

## ضوابط انفصال القرارات الإدارية عن العملية التعاقدية

### في العقد الإداري (دراسة تحليلية مقارنة)

إعداد

إيمان أحمد جروان الحيصة

المشرف

الدكتور محمد حسين المجالي

جامعة الزيتونة الأردنية 2021

### الملخص

هدفت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على بيان مفهوم نظرية القرارات الإدارية القابلة للانفصال، وبيان ضوابط انفصال القرارات الإدارية القابلة للانفصال عن العملية التعاقدية، وتوضيح أثر الحكم بالإلغاء ضد تلك القرارات على العملية التعاقدية.

وقد توصلت هذه الدراسة إلى أن نتائج استعمال مفهوم القرار المنفصل ليست دائماً في مستوى التطلعات المنتظرة من ممارسة هذا المفهوم، إذ تحل محل الرضى المؤقت لإلغاء القرار المنفصل خيبة أمل أمام صعوبة تنفيذ الحكم القضائي الصادر بالإلغاء، واعتبرت نظرية القرارات الإدارية القابلة للانفصال من إبتكار القضاء الإداري الفرنسي حيث ابتدع أغلب نظريات القانون الإداري، وبالتالي تحول من مرحلة إعتناقه لنظرية الدعوى الموازية والذي أخذ فيها بالمنهاج التركيبي الذي يرى بأن العملية الإدارية المركبة وحدة واحدة لا تقبل التجزئة، وبالتالي لا يمكن الطعن بالإلغاء ضد القرارات المساهمة في تكوينها إستقلالاً، ثم توجه بعد ذلك بشكل تدريجي إلى مرحلة إعتناق نظرية القرارات الإدارية القابلة للانفصال والقائمة على إمكانية تحليل العملية الإدارية المركبة، وفصل القرارات الإدارية المتداخلة في تكوينها، ومن ثم الطعن ضدها بالإلغاء إستقلالاً، أي التحول من المنهج التركيبي إلى المنهج التحليلي وهذا ما سار عليه القضاء الإداري في كل من مصر والأردن، وإن القضاء الفرنسي قد طبق نظرية القرارات القابلة للانفصال في المرحلة السابقة لإبرام العقد، وتبعه في ذلك القضاء الإداري المصري والأردني.

وأوصت الدراسة المشرع الأردني بإدخال كافة المنازعات الإدارية ضمن إختصاص المحكمة الإدارية، كما فعل القضائيين الإداريين الفرنسي والمصري، ونوصي المشرع الأردني بإيجاد حل لمشكلة الأثر النظري للحكم القضائي الصادر بالإلغاء بناء على الطعن المقدم من

الغير إلا أن هذه المشكلة لا تزال قائمة في الأردن. وأوصت كذلك بالسماح لقاضي الإلغاء بترتيب كافة النتائج المنطقية المبنية على إلغاء القرار القابل للإنفصال بما في ذلك بطلان العقد، وإعطاء المحكمة الإدارية العليا الولاية العامة في النظر في الطعون في القرارات الإدارية والابتعاد عن حصر اختصاصها في طعون معينه، وأوصت الدراسة القضاء الإداري المصري والأردني بإستصدار قانون يفرض غرامة تهديدية على الإدارة عند تقاعسها عن تنفيذ حكم الإلغاء كما فعل القضاء الإداري الفرنسي والجزائري والمغربي.

**الكلمات المفتاحية:** ضوابط انفصال القرارات الإدارية، العملية التعاقدية في العقد الإداري، القرار الإداري المنفصل، العقد الإداري.